



منظمون رغم الحظر: النقابات تحت قانون مكافحة الاشتراكيين

الإصدار 1.0 · Gewerkschaft Underdog 30 سبتمبر 2026

من عام 1878 حتى عام 1890 كانت الاشتراكية الديمقراطية محظورة في الرايخ الألماني، ومعها جزء كبير من النقابات. وقد صمدتا في الجمعيات المهنية وصناديق الإعانة وعبر الأشخاص الموثوقين، في حين جمع بسمارك بين الحظر والتأمين الاجتماعي. وفي النهاية كانت الحصيلة حركة أقوى: الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD) بوصفه الحزب صاحب أكبر عدد من الأصوات، واللجنة العامة للنقابات.

ظلت الاشتراكية الديمقراطية محظورة في الرايخ الألماني (Deutsches Reich) اثني عشر عامًا. حُلَّت جمعياتها، وصودرت صحفها، ومنعت اجتماعاتها. ولم يطل ذلك حزبًا واحدًا فحسب، بل طال أيضًا النقابات التي نمت معه. أما كيف صمدت هذه النقابات خلال تلك الفترة، ولماذا خرجت منها في النهاية أقوى، فتلك قصة عن التنظيم تحت الضغط.

الطريق إلى الحظر

محاولتا اغتيال وانتخابات

في مايو ويونيو 1878 نُفذت، الواحدة تلو الأخرى بفواصل قصيرة، محاولتا اغتيال استهدفتا القيصر فيلهلم الأول (Wilhelm I.) ولم يكن أيٌّ من المنقذين يتصرف بتكليف من الاشتراكية الديمقراطية. ومع ذلك استغلَّ مستشار الرايخ أوتو فون (Otto von Bismarck) الأجواء: فحلَّ الرايخستاغ (Reichstag)، وبعد الانتخابات الجديدة جعله يُقرَّ قانونًا كان يريده منذ مدة.

في أكتوبر 1878 دخل «قانون مكافحة المساعي الخطرة على الصالح العام للاشتراكية الديمقراطية» (Gesetz gegen die gemeingefährlichen Bestrebungen der Sozialdemokratie) حيز التنفيذ. وكان الحزب يُسمَّى آنذاك حزب العمال الاشتراكي الألماني (Sozialistische Arbeiterpartei Deutschlands)؛ ولم يتخذ اسم SPD إلا في عام 1890.

ما حظره القانون وما لم يحظره

حُظرت الجمعيات والاجتماعات والمطبوعات التي تسعى إلى أهداف اشتراكية ديمقراطية أو اشتراكية أو شيوعية. ومُنحت السلطات صلاحيات واسعة: فكان بإمكانها أن تفرض على المدن والمناطق ما يُسمَّى «حالة الحصار الصغير» —

وأن تُبعد منها الأشخاص الذين تعدّهم خطرين. وكانت برلين أول مدينة شملها ذلك (kleiner Belagerungszustand) في نوفمبر 1878، ثم تبعتها لاحقاً مدن منها هامبورغ ولايبزيغ. ومن أبعد كان يفقد في الغالب عمله ومسكنه في آنٍ واحد. لكن القانون لم يحظر أمراً واحداً: الترشح لعضوية الرايخستاغ. فظلّ بإمكان الاشتراكيين الديمقراطيين أن يُنتخبوا وأن يتكلموا في البرلمان. وقد تبين أن هذه الثغرة كانت حاسمة.

النقابات في ظل الحظر

اتحادات محطّمة

في الأشهر الأولى بعد دخول القانون حيّز التنفيذ، حُلّ الجزء الأكبر من النقابات القريبة من الاشتراكية الديمقراطية. صودرت الصناديق، وصُبطت قوائم الأعضاء، وأُبعد الرؤساء. وكثيراً ما كان يكفي السلطات الاشتباه في أن جمعية ما تخدم أهدافاً اشتراكية ديمقراطية.

ولم يطل ذلك جمعيات هيرش-دونكر المهنية (Hirsch-Dunckersche Gewerkvereine) ذات التوجه الليبرالي. فقد اعتمدت على هيئات التحكيم وعلى التسوية مع أرباب العمل، وكانت ترى في الإضرابات الوسيلة الأخيرة. وأنّها سُمح لها بمواصلة عملها يبيّن ما كان القانون يستهدفه: لا التنظيم بحدّ ذاته، بل تنظيمًا بعينه لم يكن من الممكن احتواؤه.

تحت اسم آخر

لم يستسلم الأعضاء. فأسسوا ما كانت السلطات تتسامح معه بالكاد: جمعيات مهنية محلية، وصناديق إعانة للمرض أو للترحال المهني أو للوفاة، وجمعيات للتلاقي الاجتماعي وللتثقيف. هناك كانوا يلتقون، ويدفعون الاشتراكات، ويحافظون على التواصل. ومن تولّى منصباً فعل ذلك وهو يعلم أن الشرطة قادرة على الحلّ في أي وقت.

وحلّ محلّ الهياكل العلنية أشخاص موثوقون (Vertrauensleute). كان أفراد يحافظون على الاتصال بين المنشآت والأماكن، وينقلون الأخبار، ويجمعون المال للمُبعدين وعائلاتهم. كان هذا العمل شاقاً ومحفوفاً بالمخاطر. لكنه أوجد تجربة امتد أثرها إلى ما بعد الحظر: التنظيم لا يتوقف على سجلّ الجمعيات، بل على أناس يستطيعون الاعتماد بعضهم على بعض.

إقصاء مضاعف: العاملات

بالنسبة إلى النساء، أُضيفت إلى قانون مكافحة الاشتراكيين (Sozialistengesetz) عقبة ثانية. ففي بروسيا (Preußen) وعدة ولايات أخرى لم يكن يُسمح لهن بالانتماء إلى جمعيات سياسية ولا بحضور اجتماعاتها. وكانت الشرطة هي التي تقرر ما يُعدّ سياسياً. ولذلك كانت العاملات اللواتي يتكتّلن يفعلن ذلك في الغالب في جمعيات تثقيفية أو جمعيات إعانة، وهذه أيضاً كانت تُحلّ مراراً وتكراراً. ولم يُرفع هذا القيد إلا بقانون الجمعيات الإمبراطوري (Reichsvereinsgesetz) لعام 1908. أما أن النساء كنّ يعملن في المصانع، وغالباً بأجر أقل بكثير، فلم يحلّ القانون دونه. بل حال فقط دون أن يدافعن عن أنفسهن معاً ضد ذلك.

أخبار عبر الحدود

لأن الطباعة داخل الرايخ كانت شبه ممنوعة، صدرت ابتداءً من عام 1879 في زيورخ صحيفة «Der Sozialdemokrat»، ثم لاحقاً في لندن. وكانت تُنقل بأعداد كبيرة عبر الحدود وتُوزّع داخل البلاد. وسرعان ما أُطلق على الشبكة التي نظّمت هذا التوزيع اسم «البريد الميداني الأحمر» (Rote Feldpost). وكذلك عُقدت مؤتمرات الحزب في الخارج: عام 1880 في قلعة فيدن (Schloss Wyden) في سويسرا، وعام 1883 في كوبنهاغن، وعام 1887 في سانت غال (St. Gallen).

الرايخستاغ آخر مكان مفتوح

ولأن الترشح ظلّ مسموحًا، جلس اشتراكيون ديمقراطيون في الرايخستاغ طوال فترة الحظر. وكان أوغست بيل (August Bebel) من أشهر خطبائهم. ولم يكن من الجائز قمع خطاباتهم. فقد كانت تُدرج في المحاضر الرسمية للجلسات، ويمكن تداولها انطلاقًا منها. وهكذا صار البرلمان المكان الوحيد الذي أمكن فيه الحديث علنًا عن الإبعاد وتفتيش المنازل والصناديق المنحلة.

وبالنسبة إلى النقابات، كان معنى ذلك أن ما تعرّضت له في البلاد كان يُوثّق حيث لا تستطيع الدولة التكتّم عليه. وكانت كل انتخابات تُظهر كم من الناس يجاهرون، رغم كل شيء، بانتمائهم إلى الحركة المحظورة.

الجزرة والعصا

التأمين الاجتماعي عرضًا مضادًا

لم يعتمد بسمارك على الحظر وحده. ففي ثمانينيات القرن التاسع عشر نشأت الركائز الأساسية للتأمين الاجتماعي الألماني: التأمين الصحي عام 1883، والتأمين ضد الحوادث عام 1884، والتأمين ضد العجز والشيخوخة عام 1889. وكانت النية معلنة: أن تُربط الطبقة العاملة بالدولة وتُنزع من الاشتراكية الديمقراطية.

وبالنسبة إلى كثير من العاملين، جلبت هذه القوانين لأول مرة حقًا بدلًا من صدقة. وفي الوقت نفسه وفّرت الإدارة الذاتية لصناديق التأمين الصحي مكانًا قانونيًا يستطيع فيه النقابيون اكتساب الخبرة وكسب الأغلبية. وهكذا صار العرض المضاد الذي قدّمته الدولة أيضًا ميدان تدريب لمن كان يُراد به إضعافهم.

الإضرابات ومرسوم الإضرابات

في منتصف ثمانينيات القرن التاسع عشر عاد عدد الإضرابات إلى الارتفاع. فردّ وزير الداخلية البروسي روبرت فون بوتكامر (Robert von Puttkamer) في أبريل 1886 بمرسوم: الإضرابات التي تشتهب السلطات في أن وراءها تحريضًا اشتراكيًا (Robert von Puttkamer) ديمقراطيًا تُكافح بوسائل قانون مكافحة الاشتراكيين، وصولًا إلى إبعاد قادة الإضراب.

غير أن ذلك لم يمنع أكبر نزاع عمالي في تلك السنوات. ففي مايو 1889 توقّف نحو 90,000 عامل منجم في منطقة الرور عن العمل، لفرض نوبات عمل أقصر وأجور أعلى. وامتدّ الإضراب إلى مناطق تعدين أخرى. واستقبل القيصر (Ruhr) فيلهلم الثاني (Wilhelm II). وفدًا من المضربين. وأظهر الإضراب أن العمال لا يمكن التفريق بينهم بالحظر على نحو دائم.

نهاية الحظر

صندوق الاقتراع شارك في الحسم

مدّد بسمارك العمل بالقانون أربع مرات. لكن ذلك لم ينفعه. ففي انتخابات الرايخستاغ عام 1878 كانت الاشتراكية الديمقراطية قد حصلت على نحو 437,000 صوت. وفي انتخابات فبراير 1890 بلغت أصواتها ما يقل قليلًا عن 1.43 مليون، أي قرابة خمس مجموع الأصوات المُدلى بها. ولم يحصل أي حزب على أكثر من ذلك.

وقبل ذلك، في يناير 1890، كان الرايخستاغ قد رفض تمديد سريان القانون إلى أجل غير مسمّى، وهو ما كانت الحكومة قد تقدّمت به. وفي مارس 1890 اضطر بسمارك إلى الاستقالة. وفي 30 سبتمبر 1890 انتهى العمل بقانون مكافحة الاشتراكيين.

لماذا فشل الحظر

أخفق القانون في تحقيق هدفه لأسباب عدة. أولها كان في الاقتصاد نفسه: ففي سنوات الحظر واصلت الصناعة نموها، ومعها ازداد عدد الناس الذين يعملون مقابل أجر في المصانع والمناجم والورش. ولم يغيّر أي قانون أوضاعهم. ومن عاش نوبات العمل الطويلة والأجور المتدنية وانعدام الحماية لم يكن بحاجة إلى صحيفة ليعرف أن شيئاً ما يجب أن يتغيّر.

والسبب الثاني كان في الملاحقة. فقد أصاب الإبعاد والحلّ أناساً يعرفون جيرانهم وزملاءهم. وبدلاً من عزلهم، جعل ذلك ما يمثّلونه مرئياً. أما السبب الثالث فكان سياسياً: ففي النهاية لم تعد هناك أغلبية في الرايخستاغ تؤيد تمديد سريان القانون إلى أجل غير مسمّى، وكان القيصر الجديد يريد نهجاً مختلفاً عن نهج مستشاره.

تأسيس جديد وتنظيم جديد

اتّخذ الحزب في مؤتمره في هاله (Halle) في أكتوبر 1890 اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني (Sozialdemokratische Partei Deutschlands). ولحقت به النقابات في نوفمبر 1890: ففي برلين أسّس ممثلو (Generalkommission der Gewerkschaften Deutschlands). وتولّى رئاستها كارل ليغين (Carl Legien)، الذي احتفظ بهذا المنصب قرابة ثلاثة عقود.

ومع نهاية الحظر طرح سؤال قديم من جديد: هل ينبغي أن تواصل النقابات التنظيم على المستوى المحلي، كما تعلّمت تحت الضغط، أم في اتحادات مركزية كبيرة تشمل مهناً بأكملها والرايخ كله؟ وقد حسم أول مؤتمر نقابي عام 1892 في هالبرشتات (Halberstadt) الأمر لصالح الاتحادات المركزية. ومن الجمعيات المتفرقة في زمن الحظر نشأت في السنوات التالية منظمات قادرة على إبرام اتفاقيات جماعية للأجور والصمود في إضرابات لأشهر.

ما يبقى

كان قانون مكافحة الاشتراكيين يهدف إلى تحطيم الحركة العمالية المنظمة. وقد أصابها بشدة اثني عشر عاماً، ودمّر كثيراً من سُبل العيش، وأجبر العمل على السرية. لكنه لم يستطع القضاء عليها. وفي النهاية كان هناك حزب حصل على أصوات أكثر من أي وقت مضى، وحركة نقابية أعادت تنظيم نفسها من جديد وعلى نطاق أكبر.

ثلاث تجارب من تلك الفترة يتجاوز أثرها حدودها. التنظيم يحيا بأناس يتحمّلون المسؤولية، حتى حين لا يعود عليهم ذلك بشيء. والتضامن يظهر أولاً حيث يشارك أحدٌ في إعالة عائلة مُبعد. والدولة التي تحرم العاملين من التكتّل تقوّي في النهاية من تريد إضعافهم.

واليوم، حرية التنظيم (Koalitionsfreiheit) مكفولة في القانون الأساسي (Grundgesetz). فمن يتكتّل مع غيره لتحسين ظروف العمل لا يجوز منعه من ذلك. هذه الحرية لم تسقط من السماء. لقد انتزعها آخرون في ظروف لا نكاد نتخيّلها.

للاستزادة

- قانون مكافحة المساعي الخطرة على الصالح العام للاشتراكية الديمقراطية، 21 أكتوبر 1878: Gesetz gegen die gemeingefährlichen Bestrebungen der Sozialdemokratie vom 21. Oktober 1878, Reichsgesetzblatt 1878, S. 351.
- Klaus Schönhoven: Die deutschen Gewerkschaften. Frankfurt am Main 1987.
- Helga Grebing: Geschichte der deutschen Arbeiterbewegung. Von der Revolution 1848 bis ins 21. Jahrhundert. Berlin 2007.
- Vernon L. Lidtke: The Outlawed Party. Social Democracy in Germany, 1878–1890. Princeton 1966.

يُستشهد به كالتالي

منظّمون رغم الحظر: النقابات تحت قانون مكافحة الاشتراكيين, <https://Gewerkschaft.Underdog,Fassung.1.0,30.09.2026,https://www.gewerkschaft.berlin/ar/%D9%85%D8%AF%D9%88%D9%86%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%AD%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D9%8A%D9%86/7y9k7stx>, abgerufen am 15.10.2026.

الترخيص

CC BY-ND 4.0 — Namensnennung, keine Bearbeitung